جمهورية مصر العربية

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

قطاع الحسابات والمديريات المالية

كتاب دوري رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٢

صدر منشور عام وزارة المالية رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ المتضمن أنه فى إطار سياسة الدولة نحو ترشيد الإنفاق الحكومى وتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية فقد قرر مجلس الوزراء بجلسته رقم(٢٦) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٧/١١ الموافقة على خطة تحسين كفاءة الطاقة الكهربائية (٢٠١٢/٢٠١٥) مع مراعاة اتخاذ الإجراءات التالية :-

- قيام جميع أجهزة الدولة باستخدام اللمبات الموفرة للطاقة بدلاً من اللمبات العادية فى خلال مدة لا تجاوز ٣٠ يوماً .
- قيام جميع الوزارات والمحافظات إبتداءً من اليوم بمراعاة اطفاء الاضاءة فى الشوارع فى فترة النهار ومحاسبة أى مقصر من المسئولين على عدم تنفيذ ذلك .
- قيام جميع الوزارات والمحافظات بمرافاة وزارة الكهرباء والطاقة بخطة كل منها لخفض استهلاك الطاقة فى جميع قطاعاتها .

لذا توجه وزارة المالية نظر كافة المسئولين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة من وزارات ومصالح وأجهزة لها موازنات خاصة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة خدمية كانت أو اقتصادية ضرورة الالتزام بما قرره مجلس الوزراء وما تضمنته قرارات ترشيد الانفاق الحكومى ، وما انتهى إليه قرار المجلس الأعلى للطاقة فى هذا الشأن حفاظاً على المال العام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريرا فى : ١٤/٨/٢٠١٢
تـــامر

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

"محاسب / عبد الستار محمد قطب"

جمهورية مصر العربية



رئيس قطاع الحسابات والمحاسبة المالية

كـــتاب دورى رقـــم (٩٤) لسنة ٢٠١٢

صدر مستور عام وزارة المالية رقم (٧) لسنة ٢٠١٢والمتضمن الآتى :-

بمناسبة صدور مرسوم بقانون ربط الموازنة العامة للدولة رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٢ وكذلك مراسيم بقوانين ربط موازنات الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

وفى ضوء متطلبات المرحلة القادمة من ضرورة مواجهة الآثار التى أعقبت أحداث ثورة ٢٥ يناير ، وتطوير أسلوب تنفيذ الموازنة ليكون على مستوى الوحدات الحسابية وطريقة تحليل الموازنة لأوجه النشاط التى تباشرها مختلف أجهزة الدولة سواء كانت أنشطة رئيسية أو مساعدة وبرامج وفق الأهداف المخصصة لها ، فإن وزارة المالية تهيب بكافة أجهزة الدولة والمراقبين الماليين وممثليها الإلتزام بما يلى :-

أولاً : موافاة قطاع الموازنة المختص بتوزيع جميع الاعتمادات المدرجة للجهة (الهيئة الموازنية) على مستوى الوحدات الحسابية التابعة وفقاً للتقسيم الاقتصادى للموازنة العامة للدولة .

ثانيا : موافاة قطاع الموازنة المختص بخطة تدفقات نقدية ربع سنوية يحدد من خلالها جميع الايرادات المتوقع تحصيلها وكذلك كافة أوجه الانفاق المنتظر صرفها فى حدود اعتمادات كل باب من ابواب الموازنة والاغراض المخصصة لها .

ثالثا : الالتزام بمصادر تمويل الموازنة (عجز خزانة / ذاتى) على مستوى كافة الهيئات الموازنية ، على أن يعد تقرير المتابعة الشهرية وفقاً لذلك ، مع اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة لترشيد الانفاق وتحقيق الايرادات المستهدفة بالموازنة حفاظاً على عدم تجاوز العجز المقدر بموازنة الهيئة الموازنية .

رابعا : موافاة قطاع الموازنة المختص بتحليل كافة أوجه الانفاق على الانشطة الرئيسية والفرعية والبرامج المنوط للجهة تأديتها فى سبيل تنفيذ اهدافها المنشأة من اجلها .

خامساً : عدم تجاوز الصرف عن الاعتمادات المدرجة ولا الاغراض التى خصصت من اجلها او الارتباط بأية مصروفات لا يقابلها اعتماد مخصص أو يكفى حتى نهاية السنة المالية ، إلا فى حدود ما تقضى به احكام المادتين رقمى (١٠ ، ٢٤) من قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ، والتأشيرات العامة للموازنة فى هذا الخصوص .

سادساً : عدم تجاوز عمليات الصرف الشهرى عن ١/١٢ من الاعتمادات المقدرة إلا فى حالة الضرورة القصوى بموافقة وزير المالية أو من يفوضه فى ذلك وفقاً لما قضت به المواد أرقام " ١٦٨ / ١٦٩ / ١٧١ " من اللائحة التنفيذية لقانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ .

رئيس قطاع الحسابات بالمديريات المالية

كتاب دورى رقم (٩٥) لسنة ٢٠١٢

.....

إزاء ظروف وأوضاع الموازنة العامة الدولة تعلن وزارة المالية أنه تقرر صرف مرتبات وأجور شهر سبتمبر ٢٠١٢ بما فيها النفقات على النحو التالى : -

أولا: المرتبات :

تصرف المرتبات بما فيها المحول منها على البنوك الخاصة (وكذلك النفقات) يوم الإثنين الموافق ٢٠١٢/٩/٢٤ .

ثانيا : الاجور :-

تصرف الاجور يوم الإثنين الموافق ٢٠١٢/٩/٢٤ مع خصم ما قد يصرف بدون وجه حق من استحقاقات المدة التالية .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرو الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة ما تقدم .

تحريرا فى : ٣ /٩/ ٢٠١٢

رئيس قطاع
مديريات مالية